

اليمن تحديث حول الهجرة المختلطة

يناير 2016

قيام شريك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "جمعية التكافل الانساني" بمساعدة اللاجئين الصوماليين القادمون حديثا قبالة سواحل البحر العربي من اليمن يشقون طريقهم إلى الشاطئ تصوير جمعية التكافل الانساني/مفوضية شؤون اللاجئين.

الهجرة المختلطة في اليمن

تُعد اليمن بمثابة نقطة عبور تاريخي بالنسبة لحركات الهجرة المختلطة، والمكونة من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين من منطقة القرن الأفريقي إلى شبه الجزيرة العربية وما بعدها. وعلى الرغم من أن اليمن هي من أفقر دول الخليج، إلا أنها تقف متأهبة في المنطقة، مُبدية كرمها تجاه اللاجئين. كذلك، فإن اليمن هي البلد الوحيد في شبه الجزيرة العربية التي وقعت على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967. ولذا، تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن مع الشركاء المحليين، والدوليين، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات لرصد تحركات الهجرة، وتوفير الحماية والمساعدة خاصة لأولئك الذين يحتاجون إلى رعاية إضافية، مثل النساء، والأطفال غير المصحوبين والمفصولين عن ذويهم.

نطاق الهجرة المختلطة في اليمن

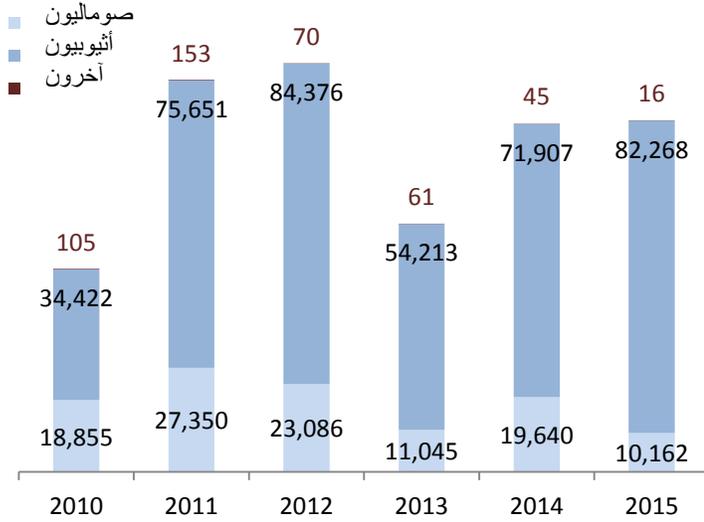
على مدى العقد الماضي، تزايد عدد الوافدين الجُدد وبشكل مُتزايد إلى السواحل اليمنية من منطقة القرن الأفريقي، وفي مقدمتهم الإثيوبيين والصوماليين. من جانبها تقوم اليمن بمنح صفة اللجوء منذ الوهلة الأولى للاجئين الصوماليين الفارين من النزاع والعنف في وطنهم لأكثر من 20 عاماً. أما الإثيوبيون فيفرون بسبب الفقر، والجفاف، ويسافرون لأسباب اقتصادية أو لغرض التعليم. وبالتالي، فإن الغالبية العظمى من الوافدين الجُدد من الإثيوبيين يستخدمون اليمن كبلد عبور لمواصلة رحلتهم إلى دول الخليج الأخرى، على الرغم من أن الكثيرين أصبحوا ضمن من تقطعت بهم السبل في اليمن. أما طالبا اللجوء منهم فيتقدمون إلى الحكومة اليمنية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذا الخصوص.

وقد شهد عام 2015 ثالث أكبر عدد من الوافدين منذ أن بدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتسجيل بالمنهجى للوافدين إلى سواحل البحر العربي والبحر الأحمر في اليمن في عام 2006، حيث وصل عدد الوافدين إلى نحو (92,446) فرداً، ويعد هذا ثالث أكبر عدد من الوافدين بعد عام 2011 الذي شهد وصول (103,154) فرداً و عام 2012 الذي شهد أيضاً وصول (107,532) فرداً. أما فيما يتعلق بعدد الإثيوبيين، ممن عبروا البحر، فقد بلغ (82,268) والذي يُعد ثاني أعلى مستوى على الإطلاق بعد عام 2012، حيث وصل العدد إلى (84,376) فرداً. من جانبها، عملت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها في الصومال ولا تزال تعمل مع المجتمع الدولي والسلطات الصومالية لتحسين الظروف السياسية، والأمنية، والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك السعي الدؤوب لتوفير حلول دائمة بالنسبة للعائدين والنازحين داخليا في الصومال. وبالتالي، فإن عدد الصوماليين، ممن يقومون بالرحلات المحفوفة بالمخاطر يُعد في أدنى مستوياته وذلك منذ عشر سنوات، أي ما يزيد قليلاً على 10,000 فرداً مقارنة بعام 2008 حيث كان العدد يفوق 33,000.

وبالنظر إلى ما تقدم، فإن أكثر من ثلثي الوافدين الجُدد، قد وصلوا إلى البلاد في عام 2015 بعد تطور الصراع في شهر مارس. ولأسف يتلقى الوافدون الجُدد معلومات خاطئة حول حدة الصراع في اليمن، حيث يعتقدون أن الوضع أصبح هادئاً نسبياً في بعض المحافظات الجنوبية، أو يتبعون الشائعات التي تفيد بأن الوصول إلى دول الخليج المجاورة قد أصبح متاحاً بسهولة. ويواجه الوافدون الجُدد مشكلة عدم حرية التنقل في اليمن بسبب الصراع الذي يدور رحاه، كما أنهم عرضة لخطر الإصابة أو القتل جراء الصراع المذكور. من الجدير بالذكر أن فرص الدخل والخدمات قد قلت جداً، كما تستمر العصابات المنظمة والمهربين في نشاطها على طول ساحل البحر الأحمر.

وإلى جانب التدفق المستمر، وبسبب الصراع المُتعمق واستمرار الأزمة الإنسانية في اليمن، كان هناك ولا يزال أيضاً مغادرة نحو 169,863 من اليمنيين، واللاجئين ورعايا من الدول الثالثة، ممن فروا من اليمن إلى بلدان في منطقة القرن الأفريقي والخليج في عام 2015.

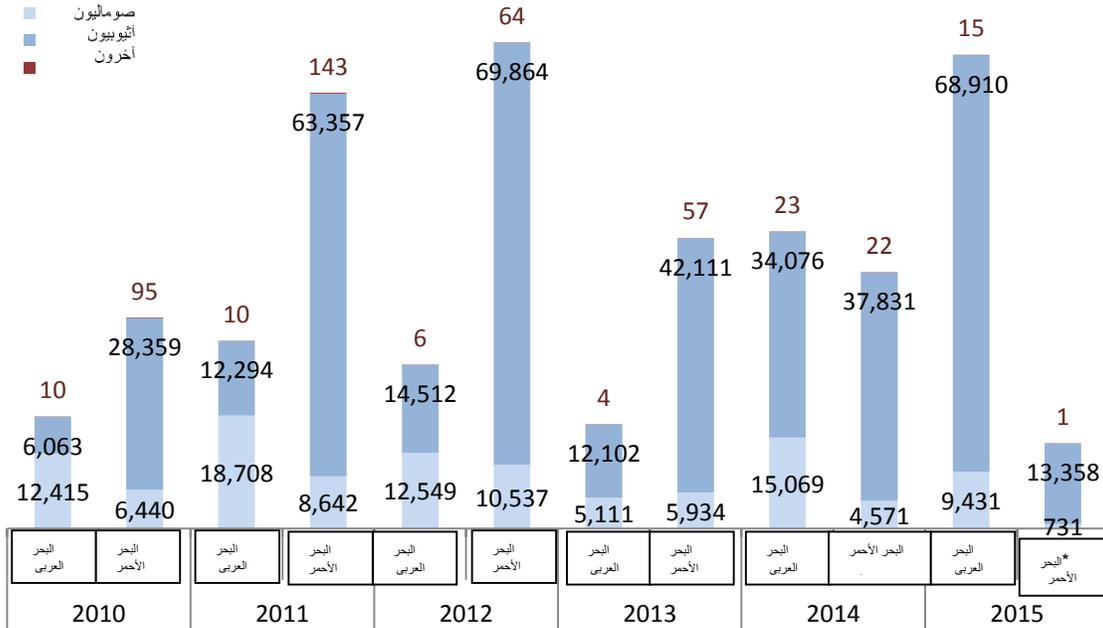
الوافدون الجُدد إلى الساحل: خلال الفترة 2010 - 2015



تفاصيل حول الواصلين من الجنسين (ذكورا وإناثا) لعام 2015



الوافدون الجُدد إلى الساحل بحسب منافذ الدخول 2010 - 2015



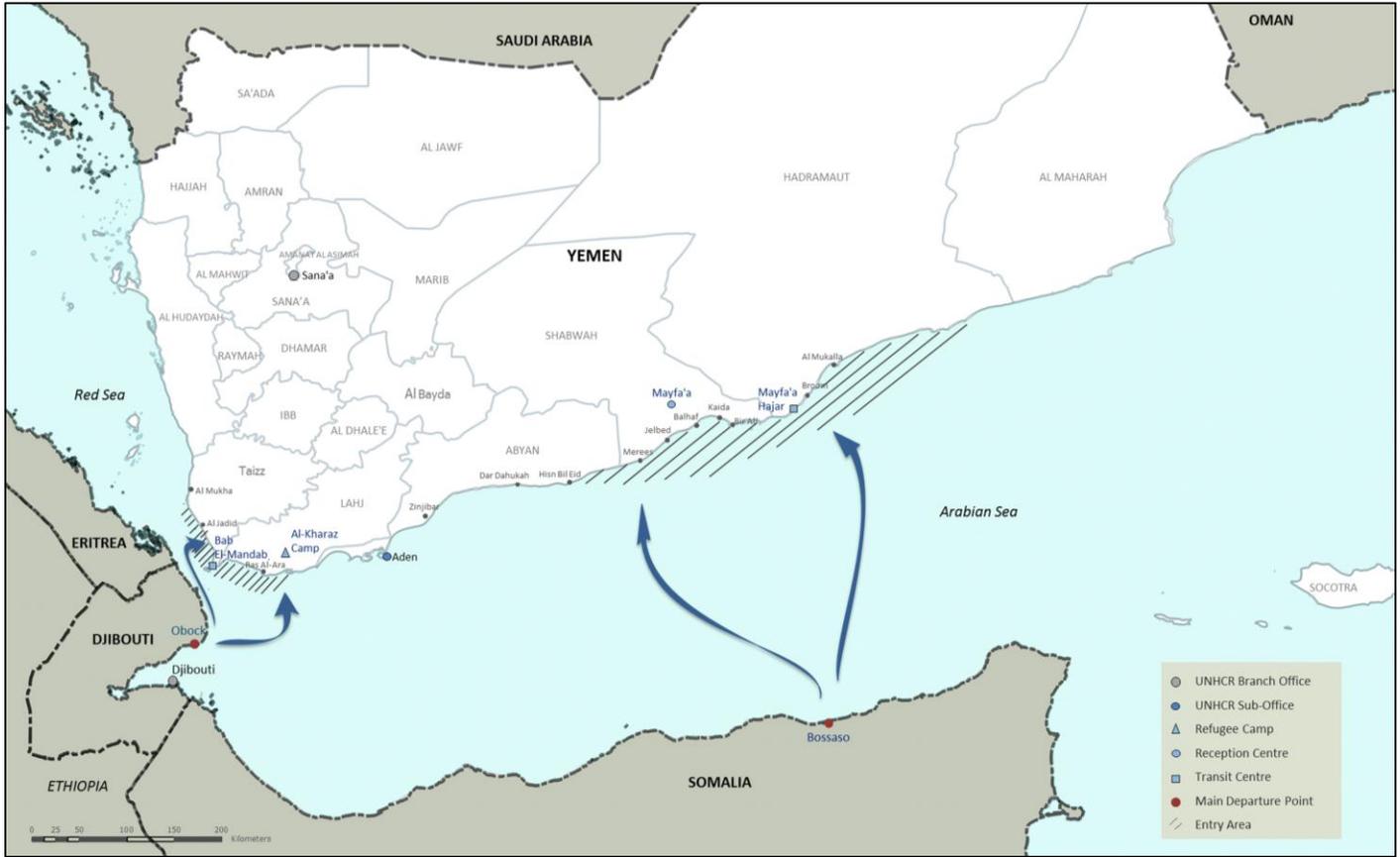
* بالنسبة لأعمال الدوريات وجمع البيانات على طول ساحل البحر الأحمر فقد توقفت لفترة كبيرة من عام 2015 وذلك بسبب الصراع الدائر رُحاه.

المُغادرة من منطقة القرن الأفريقي

كانت مدينة بوصاصو في بونتلاند - الصومال ومدينة أوبوك في جيبوتي بعدا أهم نقطتين للانطلاق إلى اليمن بالنسبة للصوماليين وغير الصوماليين في عام 2015. وعليه، فإن الوافدين الجُدد يسلكون هذه الطرق للوصول إلى اليمن وذلك عبر مسارات يستخدمها المهربون لتجنب نقاط التفتيش وأفراد الأمن. وفي الغالب، يقوم الوافدون الجُدد بدفع المال في عدة مواقع للمهربين أثناء قيامهم بالرحلات التي تبدأ برأ وتنتهي بالقوارب. وبالنظر إلى أولئك الذين يسافرون من الصومال عبر البحر العربي، فإن الأمر بالنسبة لهم يتطلب بضعة أسابيع للتنقل بين الدول والعديد من نقاط التفتيش. إن المهربون والمتاجرون بالبشر يعملون بشكل منظم، واستمروا في هذا العمل على الرغم من النزاع القائم في اليمن، كما أنهم يقومون بإغراء المسافرين بأسعارهم المنخفضة نوعاً ما، ويُضللونهم عن طريق توهين وتبسيط صورة الصراع في اليمن. كما أن المهربون والمتاجرون بالبشر، وكذا السلطات عند نقاط التفتيش، يقومون بابتزاز مزيد من التكاليف في مراحل مختلفة من السفر. ولذا، يمكن لتكاليف السفر الإجمالية إلى دول الخليج أن تصل إلى نحو 1,000 دولار أمريكي. إن الأوضاع الأمنية، والاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنشأ لم تتحسن في السنوات الأخيرة بما فيه الكفاية، بحيث تحد من القيام بهكذا رحلات، لا سيما بالنسبة للأثيوبيين، ممن يقومون بالمخاطرة في الدخول إلى مناطق النزاع في اليمن. فضلا عن ما تقدم، فإن الطلب المستمر على العمالة المنزلية وغير النظامية في المنطقة له أثر في زيادة هذه الرحلات.

ساحل البحر الأحمر: بالنسبة للوافدين الجُدد من إثيوبيا، فقد كانوا يسلكون الطريق على طول الحدود الجنوبية من إثيوبيا إلى أوبوك في جيبوتي بصفة أساسية. وثمة عدد قليل من الصوماليين يصلون إلى اليمن عبر البحر الأحمر، وذلك لأن الرحلة تكون أطول، وأكثر تكلفة عليهم (حوالي 350 دولار أمريكي على متن قوارب تحمل ما بين 25-60 شخصاً)، كما أن الصوماليين يواجهون صعوبات في الدخول إلى جيبوتي. وفي هذا الصدد، فإن الكثير من المسافرين على طول البحر الأحمر غالباً ما يقضون من شهر إلى ثلاثة أشهر في تنظيف السيارات، والعمل المنزلي، وتلميع الأحذية، وفي أعمال البناء وغيرها من الأعمال اليومية، وذلك ليكون بمقدورهم تحمل تكلفة الرحلة. ومع ذلك، ففي عام 2015، دخل معظم الوافدين الجُدد إلى اليمن عبر ساحل البحر العربي، بسبب إحتدام الصراع في محافظة تعز.

ساحل البحر العربي: فيما يتعلق بالإثيوبيين، فينتقلون من بلداتهم التي تقع معظمها في محافظة أوروميا، إلى المدن الكبرى في إثيوبيا، حيث يلتقون هناك بالمهربين، أو ينتقلون نحو البلدات الحدودية وذلك لغرض التواصل مع أولئك المهربين. وبالتالي، فإن كثيراً من الإثيوبيين يدخلون إلى صوماليلاند "أرض الصومال" حيث يلتقون بالمسافرة الذين يعملون على تسهيل طريقهم إلى مدينة بوصاصو الساحلية. وهناك عدة نقاط تفتيش تمتد على طول الطريق، ومخاطر التعرض للاحتجاز والابتزاز. وبالإضافة إلى ما تقدم، فهناك الكثيرون ممن يسلكون طريقاً طويلة مشياً على الأقدام وذلك عبر منطقة جبلية نائية للخروج من إثيوبيا والدخول إلى الصومال. أما الصوماليين فمعظمهم يأتي من مقديشو وبنادير، وغالباً ما يخوضون مشقة ويبدلون جهداً كبيراً في تحمل المخاطر لتجنب نقاط التفتيش من أجل مواصلة رحلتهم إلى بوصاصو دون الحاجة لدفع رشوى أو خطر التعرض لإعادتهم من حيث أتوا. أما فيما يتعلق بتكلفة السفر إلى اليمن من نقطة المغادرة في الصومال فتتراوح ما بين 150 - 250 دولار أمريكي، حيث أن القوارب المستخدمة هناك أكبر حجماً، إلا أنها مكتظة بالركاب على نحو يفوق طاقتها، وغالباً ما تحمل 120 ركاباً.



الوافدون إلى اليمن

مع وجود شريط ساحلي يُقدر بحوالي 3,000 كيلومتر، فإن الوافدين الجُدد في اليمن ينتشرون عبر منطقة واسعة. أما عن النقاط الأكثر شيوعاً لوصول هؤلاء الوافدين فهي: منطقة الجديد في محافظة تعز – وكان ذلك قبل إحتدام الصراع في تعز في 2015، ومنطقة الشجيرات، والحمراء والرُحيمة في محافظة حضرموت. ويتعرض الوافدون الجُدد إلى مخاطر للعنف الجسدي والعنف القائم على نوع الجنس، ومخاطر التعرض للإتجار بالبشر، ومخاطر من المهربين، وعدم كفاية الحصول على السلع والخدمات الأساسية، والقيود على حرية التنقل، ودفع رسوم باهظة إلى درجة تجعل رحلتهم محفوفة بالمخاطر في كثير من الأحيان على ظهر قوارب المهربين المتهاكلة أصلاً والمكتظة بالناس في أعالي البحار. وأما عند وصولهم يلاحظ أنهم عادة ما يعانون من الجفاف الشديد، وفي حالة صدمة نفسية، وبحاجة لتلقي المساعدات الأساسية، كما يتعرضون أيضاً لخطر الاختطاف، والاستغلال، وانعدام الأمن داخل اليمن، أو أن يتم نقلهم من خلال شبكات التهريب والاتجار بالبشر إلى خارج اليمن. وبالنسبة لغير الصوماليين، ممن لا يتم منحهم صفة اللجوء في اليمن من الوهلة الأولى فعادة ما يواجهون خطر التعرض للاعتقال والاحتجاز، وترحيلهم باعتبارهم مهاجرين غير شرعيين. من جانبها، تسمح سلطات الحدود اليمنية للوافدين الجُدد ممن يطلبون الحماية أن يتم نقلهم إلى مراكز التسجيل التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وذلك من أجل الحصول على المساعدات الأساسية والتماس اللجوء إذا ما اختاروا ذلك. أما الإثيوبيون، ممن لا يعتزمون التقدم بطلب اللجوء فيقومون بالبحث عن العمل غير نظامي (خارج الإقتصاد) في اليمن، أو يواصلون رحلتهم إلى دول الخليج.

وبسبب استمرار الصراع في اليمن الذي أدى إلى تخريب البلاد وتدميرها، دأبت بعض الأطراف ومنها القوات المسلحة، والمسؤولين الأمنيين، ولجان المقاومة الشعبية (جماعات مسلحة محلية)، على الاعتقال التعسفي للوافدين الجُدد للاشتباه بأنهم قد ينضموا وينخرطوا في أعمال الصراع المذكور. كما وردت أيضاً تقارير تشير إلى قيام جماعات مسلحة بالتجنيد القسري لبعض الوافدين الجُدد. ومع كل ما سبق، يواجه الوافدون الجُدد صعوبات أثناء تحركاتهم لمواصلتهم رحلتهم، من قبيل: خطر الوقوع في منتصف القتال البري الشديد، والتعرض للغارات الجوية، أو التعرض لأخطار الألغام المنتشرة في بعض المناطق بكثافة والتي قد أدت لمقتل وتشويه بعض اللاجئين والمهاجرين بحسب بعض التقارير. أما عن التدفق المستمر للأطفال غير المصحوبين والمفصولين عن ذويهم، ممن يصلون إلى اليمن، سواءً بموافقة أو من دون موافقة عائلاتهم، بحثاً عن عمل و/أو التعليم، إلا أنهم عرضة للإستغلال بصورة متزايدة.

أنشطة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالنسبة للوافدين الجُدد

تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها بدوريات في المحافظات الساحلية "في المناطق التي ينزل إليها الوافدون الجُدد". وفي هذا الشأن، تقوم جمعية التكافل الإنساني، التي حصلت على جائزة نانسن في عام 2011 إزاء عملها المتمثل في الأنشطة المنقذة للحياة، حيث تقوم الجمعية بدوريات على طول الساحل العربي للتوصل إلى الوافدين الجُدد ونقلهم إلى المركز الإنتقالي في منطقة ميفعة حجر التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو مركز الاستقبال في منطقة ميفعة، حيث يمكن للوافدين أخذ قسط من الراحة والتعافي. كما تقوم الجمعية بتوفير الغذاء، والمياه، وتقديم الرعاية الطبية، وإحالة الحالات الطبية الخطيرة التي تستدعي نقلها إلى مستشفى محلي في مدينة المكلا. أما في مركز الاستقبال بمنطقة ميفعة، فيقوم المجلس الدنماركي للاجئين بإجراء التسجيل وجمع المعلومات المتعلقة بالحماية الأساسية، وإحالة الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة في مجال الحماية، مثل الأطفال غير المصحوبين والمفصولين عن ذويهم إلى مخيم اللاجئين، التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمنطقة خرز في محافظة عدن. أما عن غالبية الوافدين الجُدد على طول ساحل البحر العربي، فينتقلون عبر مركز الاستقبال في منطقة ميفعة، حيث تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بجمع الإحصاءات بالنسبة لكافة الوافدين الجُدد، ممن تم رصدتهم أو استقبالهم فعلاً على طول الساحل اليمني، بحيث يتم تعقب مؤشرات الهجرة المختلطة، وتحليل الحركة و بعض المخاطر المحددة. وبسبب الصراع الدائر رُحاه قامت جمعية الهلال الأحمر اليمني والمجلس الدنماركي للاجئين بتعليق أنشطتهما تقريباً والمتمثلة في القيام بالدوريات وعمليات استقبال الوافدين على طول ساحل البحر الأحمر. وعلاوة على ذلك، ففي شهر سبتمبر 2015، استهدفت الغارات الجوية القرية التي يقع فيها مركز باب المندب الإنتقالي، مما أسفر عن مقتل اثنين من موظفي جمعية الهلال الأحمر اليمني. وترتبت على ذلك نهب المركز الإنتقالي المذكور والعبادة المجاورة، الأمر الذي أدى إلى إعاقة حركة المفوضية وشركائها والحد من قدراتها في القيام بعمليات الاستقبال، أو تقديم المساعدة الطبية المنقذة للحياة بالنسبة للوافدين الجُدد على ساحل البحر الأحمر.



قيام جمعية التكافل الإنساني بتزويد الوافدين الجدد إلى ساحل البحر العربي في اليمن بالغذاء والمياه. تصوير مفوضية شؤون اللاجئين/ جمعية التكافل الإنساني

وفي مراكز الاستقبال والمراكز الإنتقالية، تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمنح الصوماليين وغير الصوماليين، من يعترمون التقدم بطلب للجوء برسالة تعريف من شأنها أن تسمح لهم بالعبور. وفي هذا الصدد، تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوجيه الصوماليين، الذين تعتبرهم الحكومة اليمنية بمثابة لاجئين منذ الوهلة الأولى، حيث يتم إحالتهم إلى مراكز التسجيل في المكلا، ومنطقة البساتين في المناطق الحضرية من محافظة عدن، وصنعاء أو إلى مخيم خرز. كما تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوجيه طالبي اللجوء، من الجنسية غير الصومالية إلى مكاتبها في صنعاء أو عدن لغرض التسجيل والخضوع لعملية تحديد وضع اللجوء. من جانبها، تقوم جمعية التكافل الإنساني بتوفير وسائل نقل للأشخاص المعنيين، من ذوي الاحتياجات الخاصة من مركز الاستقبال في منطقة ميفعة إلى مخيم خرز للاجئين. أما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشريكها " منظمة إنترسوس" فتقومان بفحص حالات الأشخاص المحتجزين من قبل السلطات ممن هم موضع الاهتمام. وعلى وجه العموم، فقد تم فحص عدد محدود من غير الصوماليين، ممن هم رهن الاحتجاز، خاصة من الأثيوبيين ممن تقدموا بطلبات اللجوء. أما منظمة انترسوس فتقوم بتقديم خدمات لحماية الأطفال غير المصحوبين والمفصولين عن ذويهم.

التعاون في مجال الهجرة المختلطة في خليج عدن

التعاون الإقليمي: بالنسبة للسباق المتعلق بالحركة من منطقة القرن الأفريقي إلى دول شبه الجزيرة العربية فقد أصبح أكثر تعقيداً وذلك نظراً لتزايد انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي في اليمن. وفي هذا الإطار، تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الأمانة الإقليمية للهجرة المختلطة ومقرها في نيروبي، كينيا، والتي تقوم بتقديم الدعم للهيئات، والمؤسسات، والمنظمات في منطقة القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية بما يؤدي إلى تحسين إدارة جوانب الحماية وتقديم المساعدة للأشخاص في إطار الهجرة المختلطة في المنطقة. وفي كافة أرجاء المنطقة، تواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين القيام بأعمال الرصد وتوفير الدعم للسلطات، والمنظمات غير الحكومية، ومقدمي الخدمات للاجئين وطالبي اللجوء، ممن تأثروا بالوضع في اليمن، فضلاً عن قيام المفوضية بالتنسيق مع مكاتبها الأخرى في المنطقة، ومكتب المنسق الإقليمي لشؤون اللاجئين والمقر الرئيسي للمفوضية في مجال تحركات الهجرة المختلطة.

الأطر الإقليمية: إن الجهود المبذولة لتنفيذ إعلان صنعاء مُعلقة حالياً وذلك بسبب الصراع الدائر في اليمن. من جانبه، يدعو إعلان صنعاء الموقع في نوفمبر 2013 من قبل الحكومة اليمنية، وعشر دول من دول شبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي، إلى تعزيز الجهود الحكومية في المنطقة للحد من الهجرة غير النظامية، بما في ذلك التهريب والاتجار بالبشر، ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة المختلطة، وتعزيز نُظم حماية اللاجئين في المنطقة، والاستثمار في وسائل جمع البيانات وتحليلها، فضلاً عن برامج

العودة. وفي شهر أكتوبر 2015، أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة مقترحاً لخطة إستراتيجية في خليج عدن، تستند الخطة على أهداف خطة الاستجابة الإقليمية للبلدان المتضررة جراء الوضع في اليمن التي تدعو إلى تسهيل حركة أمنة، وقانونية ومنظمة، في ظل ظروف إنسانية وكريمة، بالنسبة لأولئك الذين يفرون من اليمن، أو من ينتقلون إلى/وعبر اليمن، وتعزيز الحماية في عُرض البحر وذلك من خلال التدخلات المتمثلة في عمليات البحث والإنقاذ في الوقت المناسب، والتوصيل لمكان آمن، وتعزيز الأنشطة الإنسانية من خلال رصد وتسجيل وإحالة المحتاجين لتلقي الخدمات، ووضع الإجراءات المناسبة المبنية على أساس احتياجات الحماية المحددة، والحالات المُستضعفة (المهاجرين ممن تقطعت بهم السبل، واللاجئين، وضحايا الاتجار بالبشر، أو غير ذلك من سوء المعاملة، أو أشكال الاستغلال، والناجين من العنف القائم على نوع الجنس، والأطفال غير المصحوبين والمفصولين عن ذويهم)؛ وتيسير الوصول لتحقيق الحلول المرجوة، منها: منح الإقامة القانونية، والعودة الطوعية وإعادة الإندماج، والإندماج المحلي وأنظمة فرص تنقل اليد العاملة.

التنسيق والتعاون: تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتنسيق والمشاركة في تبادل المعلومات مع مكاتبها في جيبوتي والصومال عن المؤشرات والحوادث وأعمال الاستجابة لنداءات الإستغاثة من السفن، وكذا مع القوات البحرية المشتركة، والقوة البحرية التابعة لدول الاتحاد الأوروبي التي تقدم الدعم في عمليات الإنقاذ المبدولة في عُرض البحر، كما تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتنسيق وبشكل وثيق مع منظمة الهجرة الدولية حول وضع الهجرة في اليمن. من جانبها، تقدم منظمة الهجرة الدولية المساعدات التي تستهدف المهاجرين، والتي قد تشمل أيضاً تقديم المساعدة لتحقيق العودة الطوعية بالنسبة للمهاجرين المستضعفين للغاية.

أولويات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الهجرة المختلطة

- تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعلى نحو نشط بحشد التأييد والمناصرة من أجل تحسين القدرة في مجال البحث وعمليات الإنقاذ في خليج عدن، والبحر الأحمر وآليات النزول الآمنة لمنع حدوث الوفيات التي يمكن تجنبها في عُرض البحر.
- تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تعزيز التنسيق الإقليمي وذلك من خلال تفعيل الاستراتيجية المتعلقة بخليج عدن، فضلاً عن دعم القيام بحملات إعلامية في بلدان المنشأ، والتوضيح للأشخاص في المنطقة ممن يعتزمون السفر حول الوضع في اليمن.
- في الوضع الراهن، ثمة حاجة مُلحة لإعادة تفعيل فريق العمل المعني بالهجرة المختلطة في اليمن، والذي تتولى رئاسته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالشراكة مع منظمة الهجرة الدولية، ومجموعة العمل المعنية بالهجرة المختلطة في عدن وذلك للتصدي للتحديات المتزايدة المتعلقة بالهجرة المختلطة وهي: الصراع في اليمن، وصعوبة الوصول إلى أماكن الوصول في اليمن، وقدرة الحكومة المُتقلصة، والعصابات المُسلحة والمُهربين المتواجدين على طول ساحل البحر الأحمر، وقضايا الحماية من قبيل: الاحتجاز، والافتقار إلى وُجود الوثائق، وعدم إنفاذ القانون. وحيث أن الأطراف الفاعلة تستمر بالتنسيق حول البرامج الإنسانية. إلا أنه بالنظر إلى الصراع المستمر فإن فريق العمل المعني بالهجرة المختلطة لا يزال في حالة سكون في صنعاء، كما أن مجموعة العمل المعنية بالهجرة المختلطة أيضاً هي غير قادرة على الاجتماع رسمياً في عدن.
- تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الحكومة اليمنية على حشد التأييد والمناصرة للإبقاء على سياسة الباب المفتوح إزاء اللاجئين، وطالبي اللجوء، وعدم العودة القسرية، وحرية التنقل والوصول إلى اللاجئين، وطالبي اللجوء لتلقي الخدمات الأساسية. مع أن الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات وممارسات الحكومة في الاستجابة لتدفق الهجرة لا تزال تراوح مكانها بسبب الصراع الدائر حالياً، إلا أن هناك حاجة إلى إعادة تأسيس شراكات استراتيجية مع سلطات مصلحة الهجرة، وخفر السواحل والمسؤولين عن إنفاذ القانون، خاصة في المحافظات الساحلية من البلاد.
- وتعطي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أولوية خاصة لمساعدة الأطفال والنساء، والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك من خلال الخدمات التي تستهدف هذه المجموعات، وهذا بالتعاون أيضاً مع الشركاء والمنظمات الأخرى.

لمزيد من المعلومات:

تيدي لبيوسكي -مسؤول الشؤون الإعلامية -leposky@unhcr.org
مجيب حسن - مساعد الشؤون الإعلامية -abdullo@unhcr.org
تابعونا على تويتر @UNHCR Yemen وفيس بوك UNHCR Yemen
السكرتارية الإقليمية للهجرة المختلطة - http://www.regionalmms.org